

# هل ساهمت الحكومة في ظهور وسائل إعلامية تثير النعرات؟ قطاع المطبوعات بين مطرقة مصالح المتنذيين وسندان القانون

كتب طارق العيدان:

بعد مضي ٣ سنوات على صدور قانون المطبوعات والنشر، فشلت وزارة الإعلام في تنفيذ القانون ولعل المراقبين لداء الوزارة طوال السنوات الماضية يستطيعون أن يتخسروا بان الوزارة تعاني شيخوخة متقدمة يصعب معالجتها مع فقدان الأصل بسواء ممكن أن يساعد في علاج الشيخوخة، في ظل القياديين، ولعل ادائها في متابعة تغطية انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٩ هو إصدار شهادة رسمية بعدم قدرتها على التأثير في وسائل الإعلام أو فرض نفاذها رقابياً أو قضائياً، وكما افتتح «التيار المدني» في البلاد باب التعديل على القانون منذ إصداره، وذلك عبر تشكيل لجان متخصصة ومشاركة إعادة النظر فيه، فضلا عن طرح التعديلات اللازمة عليه، ولعل أبرز القضايا التي تبدو واضحة عند مطالعة قانون المطبوعات والنشر، هي فقدانها لأبسط التعاريف الخاصة في البنية إصدار الصحف، ولم تحدد الإيام التي من المفترض أن تقوم الصحيفة بالطباعة، لعدم جواز تعطيل الصحيفة ليوم واحد أسبوعياً، نظراً لاختلالها بالية الصدور، كما لا يجوز على الصحف الإسبوعية إصدار ملاحق تصدر يومياً، فضلاً عن عدم جواز إصدار الصحف الإسبوعية طباعة لثلاثة أيام في الإسبوع، ما لم ينشر إلى جواز ذلك قانونياً، وهذا كله لم تلحظه



## آلية تنفيذ القانون غامضة

مثل قطاع المطبوعات أصبحت مهمته مراسلة وزير الإعلام بما يكتب عنه في الصحف، ومن كتاب الرأي فقط، أما المخالفات للقانونية فغالبيتها لم تُحل لأسباب غامضة هي الأخرى. واتخذت وزارة الإعلام موقف المتفرج في أوج حالة التخارج التي عصفت بالبلاد خلال أزمة الناخبين، وخلال حل مجلس الأمة وابتكار التشكيل الحكومي الذي استمر لأكثر من شهر، فضلاً عن ترويج البعض للحل غير الدستوري، وانتخابات مجلس الأمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ان تفعيل وزارة الإعلام لقانون المطبوعات والنشر أمر ضروري، ولا يعتبر ضمن المحاولات للانقراض على الحريات العامة، بل هدفه إعادة تنظيم هذه الحريات، ولولاها فإن الحريات ستتحول إلى فوضى عارمة تتداخل فيها الحريات ببعضها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحريات الشخصية للأفراد تنتهي عند حدود حرية الآخرين، فالغرض من ممارسة الحريات أن يعبر الشخص عن نفسه

وزارة الإعلام أو الجهات المسؤولة عن القانون، ولعل إحدى هفوات القانون هي عدم تحديده للتفضيلات الفنية مثل قياسات الصحف والمجلات، وأنواعها فالصحف التي تطبع لها قياسات محددة مثل «الستاندر - التقليدي» و«النايلويد» و«الشعبية»، لتظهر بعض المجلات على هيئة صحف، ولم يعد القارئ قادراً على تحديد الصحف الإسبوعية من المجلات الإسبوعية، فالصحف لها مجالات وأشكال وكذلك المجلات أيضاً. هذا التلكؤ في تطبيق القانون دفع ببعض وسائل الإعلام إلى التجرد والقفز فوق الخطوط الحمراء، حتى إن البعض منها نسبت اقوالاً إلى الديوان الأميري، من دون الحصول على الموافقة. أما على الصعيد المهني والعلمي، عبر تفعيل القانون من قبل وزارة الإعلام، فإنه يعتبر أبرز ما في الجانب المظلم من ممارسة السلبية من قبلها، لأن قطاع الصحافة والمطبوعات، المسؤول عن متابعة ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام، لا يملك قرار إحالة المخالفين من تلك الوسائل إلى النيابة العامة. حسب الصلاحيات المخولة من قبل القانون. لأن القرار يملكه الوزير، الذي يتعرض لضغوط شديدة من قبل اصحاب تلك الوسائل، مما يحد من قراراته بالإحالة، وكذلك لم يصدر وزير الإعلام السابق الشيخ صباح الخالد القرار، الذي كتب ولم يعتمد، بتحويل صلاحية الإحالة إلى قطاع المطبوعات والنشر، في خطوة تعقب تعيين القطاع الخمسة مستشارين قانونيين متخصصين في قضايا الإعلام والصحف الصحفية للإطلاع على مدى صلاحية الإحالة، ولكن لم يعتمد القرار حتى الوقت الحالي.

علامة استفهام ان عدم اعتماد قرار يخول الصحافة والمطبوعات تحويل المخالفين لقانون المطبوعات والنشر، يطرح علامة استفهام حول ما إذا كان هناك بعد سياسي من الممكن أن تستخدمه الحكومة معها. المبكي في الاسر ان قطاعاً ضخماً

**مطلوب لشركة سلطان العالمية للإلكترونيات م.م. د. م. م. سكرتيرة**

- معرفة تامة في استخدام الكمبيوتر.
- إجادة اللغة العربية وجيدة بالإنجليزية.
- خبرة لا تقل عن ٣ سنوات في أعمال السكرتارية.
- إقامة قابلة للتحويل.

ترسل السيرة الذاتية على فاكس ٢٤٧١٣٤٨٥ khyria@sultan-international.com

الأغلبية الصامتة

## سكوب

بعض نواب مجلس الأمة، خصوصاً الإسلاميين منهم، أخذوا هذه الأيام يصيحون ويتصايحون من «حديدة» الإعلام الفاسد الحامية، بعد أن اكتووا بنارها، وهم الذين تجاهلوا وجود مثل الإعلام الموجه عندما كان يبت سموه حرفاً ورسماً ضد كل شريف هب مدافعاً عن المال العام، ويعكس أيام المحدودية في الكم والكيف الإعلامي.

قبل عشرين عاماً كان الإعلام الفاسد معروفاً ومكشوفاً الرأس، والأقلام المأجورة عارية، ورغم ذلك لم تتورع أكثر الرموز المتأسلمة عن الكتابة في مطبوعات المال المشبوه بلا حياء أو تروء، لا بل انهم زادوا على ذلك بالتحالف مع بعض الأحيان.

واليوم بعد أن تجرع البعض منهم طعم مرارة الكأس الذي ذاقه غيرهم، شعروا بالحزن عن كيفية التعامل مع ذلك الصنف من الإعلام الذي يقاتل على ترويج الأكاذيب وتشويه كل من يهدد مصالح ملائكته، اختاروا الطريق الأسهل وهو التحريض على الحريات الإعلامية وربما وضع تشريعات مقيدة تأخذ الشريف بجريرة الفاسد. ومن يذكر المجلس الأول بعد التحرير يتذكر كيف أن الفريق النيابي المستهدف من الإعلام الفاسد، لم يطالب وزير الإعلام آنذاك بكبح جماح وسائل الإعلام بإجراءات خارج إطار الدستور والقانون رغم ما نالهم من شتم وإسفاف، وهنا يكمن الفرق بين نواب اليوم ونواب أمس القريب، وبين دور المؤسسة التشريعية في الانحياز للحريات العامة وبين تحولها إلى مؤسسة تصعيبية تهدف إلى صيانة ذاتها وحماية مصالحها الخاصة.

سكوب : كوني احد متابعي قناة سكوب أتمنى أن يصدر بيان توضيحي من ملاك القناة لمعرفة أسباب توقفها بعد أن تزايدت الأقاويل حول ذلك الموضوع، علماً بأن توقف القناة الأول عن البث كنوع من الاحتجاج لم يستمر أكثر من يوم واحد، إلا أن أسباب التوقف الثاني ربما أقوى من المرة السابقة.

إبراهيم المليفي  
mulaffi70@gmail.com

للمطوح؟ أسئلة كثيرة لم يتطرق لها القانون من تعديلات.

تصنيف

من جانب ثان، ساهم قانون المطبوعات والنشر من خلال حرية إصدار الصحف بشكل غير مباشر في تصنيف الصحف الجديدة تحديداً إلى صحف حزبية، وإن كانت الأحزاب غير مشهورة، وأخرى طائفية وقبيلية، على الرغم من أن الصحافة الحزبية في العالم أثبتت فشلها.

ثمة من يقول إن تجربة الحرية في التعبير الكويتية قد اتخذت المنحى السلبي في ممارستها، فإن من مميزات وسلبات حرية التعبير عبر وسائل الإعلام إيصال رسائل وإشارات واضحة إلى المسؤولين في الدولة عن أحوال المواطنين الذين لا يملكون إمكانية الاتصال بهم، ولهذا سميت الصحافة إحدى وسائل الاتصال الجماهيري، إلا أن بعض الوسائل الإعلامية بدأت في عملية نبش عن مواضيع قد تثير النزعات القبلية والطائفية ليس لسبب شخصي وأجندة خارجية وإنما لأغراض تجارية بحتة.

مراجعة

كما أن الممارسات الخاطئة في التعبير عن الرأي لا ينبغي على إثره أن تعمم التجربة الفاشلة على كل الوسائل الإعلامية في البلاد، بل من الضروري أن تقوم وسائل الإعلام بمراجعة نفسها والممارسة الديمقراطية تصحح نفسها تلقائياً، والمطلوب في المرحلة المقبلة أن تضع الوسائل الإعلامية الخطوط العريضة حول تجربتها خلال قانون المطبوعات وماذا جنت من خلاله، فبعض الصحف قد سرحت عدداً من موظفيها لأسباب من ضمنها تسببه في خسائر فادحة للمؤسسة الإعلامية، نظراً لعدد من القضايا التي لاحقت موظفي تلك المؤسسة، إنه من المطلوب إعادة النظر في التجربة والقبول بالسلبات التي وجهت سابقاً، والعمل جدياً لحل مشاكل العمل الصحفي، داخل إطار المؤسسات الصحفية بالتعاون مع السلطات المعنية.

**SALE**

**رومانتيك**  
للأثاث الفاخر  
للغلمان... معهم أوفر  
Luxury - In a Different Vision

24823066 - 24823044 - 24839060 - 24813636  
نفتح أيام الجمع من 5:00 إلى 9:00 مساءً

www.goturkey.com

**عش أحلامك**

**أنطاليا**

**إندمج في صفاء الطبيعة**

فردوس أسر وأروان من الطبيعة الساحرة. فالأنهار المتجددة تدور في أحضان الشواطئ المشمسة الممتدة على طول ٨٤٠٠ كلم. ومظاهر الحياة التقليدية والأسواق العريقة تسير جنباً إلى جنب مع أرقى دور الأزياء العالمية. والنصب التذكارية الأثرية العريقة تلف شامخة بناوذة مزارق الحياة العصرية. تلك هي تركيا. قدم في أوروبا والأخرى في آسيا. بوتقة تتناغم فيها الثقافات وأساليب العمارة مع أشهر المأكولات، وأنجواء الراتعة والأنشطة المختلفة. فلا عجب أن تكون واحدة من أفضل ١٠ وجهات سياحية في العالم.

**تركييا**  
عش أحلامك

TURKISH AIRLINES  
www.tty.com  
www.invest.gov.tr

وزارة الثقافة والسياحة  
الكتاب السياحي والثقافي التركي، دبي هاتف: ٠٩٧١ ٤٣١ ٨١٦٢